أثر المتغيرات الداخلية والإقليمية على طبيعة العلاقة بين قطر وإيران

مفتاح الحسونى الجمل

الملخص:

تتلخص السياسة الخارجية لأي دولة من خلال السياسة العالمية، وكيف تنظر إلى القضايا كافة إلى حاضرها ومستقبلها.[i]

فالسياسة الخارجية هي كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية مع البلدان الأخرى[ii]. وتسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية. وقد تحقق الدولة هذه المصالح عبر الطرق السلمية أو الحروب.[iii]

وتختلف عملية صناعة القرار الخارجي من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة. إلا أنه رغم هذا الاختلاف فإن هناك أصولاً مشتركة في صنع السياسة الخارجية. وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي يشارك في صناعة القرار الخارجي عدد من الأجهزة الحكومية، والتي عادة ما تكون لها مفاهيم ومواقف مختلفة. إلا أنه خلال عملية صناعة القرار تقل التناقضات بين الأجهزة المختلفة، وتقرب وجهات النظر بقدر الإمكان. وعموماً يمكن أن نميز بين مجموعتين من المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية هما المؤسسات الحكومية، والغير الحكومية؛ وتتمثل الحكومية في السلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة، وكذلك السلطة التشريعية بما تشمله من لجان مختلفة. أما الغير الحكومية فتشمل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والإعلام، والرأي العام.[iv]

Abstract:

Summed up the foreign policy of any country through the global politics, and how you look at all the issues to the present and future.

Foreign policy is all about the country's foreign relations with other countries. State and seeks through its foreign policy to protect its national interests. The state has achieved these interests through peaceful means or war.

Vary the outside the decision-making process of the country to another, depending on the political system of the state combination. However, despite this difference, there are joint assets in the making of foreign policy. Regardless of the nature of the political system involved in the decision-making outside a number of government agencies, which usually have different concepts and attitudes. However, during the decision-making process less contradictions between different devices, and bring viewpoints as possible. In general, we can distinguish between the two sets of institutions that contribute to the making of foreign policy are the government institutions and non-governmental organizations; The government in the executive branch and the subsequent sub-devices such as ministries and public institutions, as well as the legislature, including those related to various committees. The non-governmental organizations include political parties, interest groups, media, and public opinion.

١- تساؤل الدراسة:

تقوم الدراسة على التساؤل التالي: ما أثر المتغيرات الداخلية والإقليمية على صنع الخارجية القطرية تجاه إيران، وصنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه قطر؟

٢- فرضية الدراسة:

للمتغيرات الداخلية والإقليمية أثر كبير في صنع السياسة الخارجية تجاه قطر وصنع السياسة القطرية تجاه إيران.

٣- منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي.

٤- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال البحث العلمي إلى الوصول إلى أفضل الحلول لها وهذا لن يتأتى إلا بتضافر الجهود والطاقات والتي يكون للبحث العلمي فيها دور كبير.

٥- أهداف الدراسة:

التعرف على أهمية تأثير العوامل الداخلية والإقليمية على طبيعة العلاقة بين البلدين.

العوامل الداخلية لصنع السياسة الخارجية القطرية والإيرانية

ترتكز السياسة الخارجية على العديد من المحددات (المقومات أو العناصر) الداخلية والإقليمية والدولية لكل دولة، وتلك المحددات تساهم - بشكل كبير - في بلورة وصنع السياسة الخارجية لتلك الدولة.

هذا المبحث يتناول المحددات الداخلية التي ساهمت في بلورة السياسة الخارجية لكل من دولة قطر (المطلب الأول) والجمهورية الإيرانية (المطلب الثاني) وذلك كما يلي:

١. العوامل التاريخية:

يذكر البعض بأن قطر تأثرت في إطار تكوين بنائها التاريخي بمرحلتين "الأولى تتعلق بمرحلة السيادة العثمانية - رغم أنها كانت سيادة اسمية – والتي انتهت في عام ١٩١٤م، والثانية تتعلق بالحماية البريطانية التي بدأت بصورة غير رسمية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وأصبحت رسمية بعد رحيل الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى، وانتهت بإعلان الاستقلال لدولة قطر في عام ١٩٧١م، ويذكر أنه خلال الفترة من عام ١٨٥٠م حتى عام ١٩٩٥م تعاقب على حكم شبه الجزيرة القطرية عدة شيوخ من عائلة آل ثاني(*) كان آخرهم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي تولى الحكم عبر الانقلاب على أبيه في سبتمبر عام ١٩٩٥م[v].

ومنذ العام ١٩٩٥ وبوصول حمد بن ثاني إلى السلطة أصبحت قطر أكثر مشاركة ونشاطا في القضايا الرئيسية في المنطقة، حيث سعت قطر لأن تكون أكثر استقلالا عن دول المنطقة، فسعت إلى إقامة علاقات خارج منطقة الخليج[vi] مثل الولايات المتحدة التي أبرمت معها اتفاقية للدفاع والحماية في عام ١٩٩١م واحتضان اكبر قواعد عسكرية امريكية في أراضيها وهما قاعدتي السيلية والعديد. وفي سبيل رسم سياساتها واجهت قطر بعض المشاكل الصغيرة مع جارتها البحرين، وكذلك مع الجارة الأكبر السعودية، المتنازعة معها على الحدود منذ عام ١٩٩٢م. ووقعت معها اتفاق ترسيم الحدود في عام ٢٠١١م. ومنذ ذلك الحين حافظت قطر على علاقات طيبة مع السعودية، وحرصت - بشكل كبير - على عدم توتير علاقاتها مع أي من دول الجوار[vii].

٢. العوامل الجغرافية:

تعتمد الجغرافيا السياسية للدولة على الموقع الجغرافي والبيئة والإنسان، وبناء على هذه الثلاثية فإن العنصر الجيوبوليتكي يحدد كلا من القرار الأمني، ومسرح الأحداث، وعادة ما يدرس من منظورين: الأول يتعرض لدارسة محيط

الدولة الخارجي، وموقعها الجغرافي، وحدودها السياسية، بينما يتعرض الثاني إلى التقسيم الداخلي وأثره في النشاط البشري، ومركزية السلطة السياسية[viii].

وقد زادت الشركة القطرية للبترول انتاجها من ٥٩٣.٠٠٠ برميل يوميا في عام ١٩٩٩ إلى ٨٢٢.٠٠٠ برميل يوميا عام ٢٠٠٦. وتطمع قطر إلى استغلال كامل احتياطها من الغاز في المستقبل القريب، وبالرغم من ذلك فإن الاستثمار الأجنبي في قطر بحاجة إلى الكثير من رأس المال ومن ثم فقد اقترضت قطر بنك التوريد والتصدير الأمريكي مبلغ مليار دولار لتنمية صناعة الغاز بها بمشاركة شركات أمريكية وأوروبية وأسيوية.

ونلاحظ أن دولة قطر تتمتع باحتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تبلغ ٢٤.٧ تريليون قدم مكعب، التي تمثل نحو نسبة ١٣.٣% من الاحتياطي العالمي منه، ويقع هذا الاحتياطي في الحقل الشمالي المغمور تحت المياه، وهو حقل ضخم تعادل مساحته بالتقريب مساحة كل قطر على اليابسة ١١٠٤٣٧ كيلو متراً مربعاً كما أنه يعتبر امتداداً لحقل "بارس" الجنوبي الإيراني[ix].

وتعتبر قطر الدولة النفطية مثل أشقائها من دول الخليج مهمة بالنظر إلى ما يشكله النفط والغاز من تأثير كبير على صنع السياسة الخارجية من خلال خضوعه لتقلبات الأسعار، فضلاً عن تأثره بالأزمات العالمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأثيره في سياسات الدول، سواء السياسية كالحروب، أو الأزمات الاقتصادية كالتضخم، وزيادة المعروض منه، أو زيادة الطلب عليه. كل هذا جعل دولة مثل قطر صغيرة الحجم، والسكان، تمارس دوراً سياسياً على الصعيدين الإقليمي والدولي[x].

٣. العوامل السياسية:

يقوم النظام السياسي القطري على حكم الفرد العائلي الوراثي الذكوري لعائلة آل ثاني مدى الحياة. وبالرغم من أن نص المادة ٦٠ من الدستور القطري نصت على أن نظام الحكم (يقوم على أساس الفصل بين السلطات على الوجه المبين في الدستور) إلا أن ذلك لا يغير من واقع الحال شيئا، حيث نصت المادة٨

من ذات الدستور على أن (حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن حاسم من الذكور).

هذا من حيث النظام السياسي لقطر التي ترتكز في ممارستها للسياسة على عدد من المتناقضات سواء تلك المتعلقة بدول الجوار او تحالفتها الدولية والإقليمية ويرى البعض[xi]. أن ذلك راجع إلى عدد من العوامل ومنها المخاوف الأمنية والسياسية لقطر في المنطقة، ومن ثم فهي تسعى أن تكون شيئاً يذكر وتطمح أن تكون لها مكانة دولية فريدة.

ولعل توريث أمير قطر حمد بن خليفة لابنه تميم بن خليفة آل ثان له دلالات سياسية من حيث توقيته. بعد ثمانية أيام فقط من تنازل حمد بن خليفة لابنه عن الحكم حدثت ثورة ٣٠ يونيو ضد الإخوان المسلمين وحكمهم في مصر بقيادة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، ومن ناحية أخرى فإن التغيير في قطر دل على فشل قطر في إسقاط نظام بشار الأسد في سوريا. فالتغيير السياسي في قطر يفهم منه الاعتراف بفشل السياسة القطرية في كل من مصر وسوريا، وأدى إلى تغيير في السياسة القطرية بعدم اعتمادها الكلي على الحرمات الإسلامية من الإخوان والجهاديين والتكفيريين وغيرهم الذين آوتهم واعتمدت عليهم في سياساتها في المنطقة[xii].

ويضاف إلى ذلك الإصلاحات السياسية التي حققتها قطر داخليا، وسعيها إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية. وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الماضية - بشكل عام - تطورات سياسية مهمة على صعيد الإصلاح السياسي يوضحها العديد من المؤشرات، ومنها: إجراء انتخابات برلمانية وبلدية، والتطور النسبي في اختصاصات المجالس النيابية بها، وازدياد الاهتمام الشعبي تجاه القضايا المطروحة عليها. وقد نفذت قطر - على وجه الخصوص - عددا من الخطوات الإصلاحية مثل إطلاق حرية الإعلام، ومشاركة المرأة، كما صادق الشيخ حمد بن خليفة في الثامن من يونيو ٢٠٠٤م على الدستور الدائم لدولة قطر بناء على استفتاء شعبي عبر فيه القطريون عن تأييدهم لمشروع الدستور [xiii].

وقد شكلت الإصلاحات التي قام بها الأمير حمد بن خليفة آل ثاني منطلقاً نحو تحول ملموس في السياسة الخارجية القطرية، وقد برز هذا في الملتقيات الدولية المهمة التي استقبلتها قطر، فضلاً عن الجولات والتحركات السياسية على كافة القارات، وهذا يؤكد على أن صياغة القرارات الخارجية هي نتاج التداخل بين التفاعلات الداخلية والخارجية إلى حد أضحى من الصعب معه إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية، وما يرتبط بالسياسة الخارجية للدولة، وهذا ما يصدق على النموذج القطري، فالإصلاحات التي حققتها قطر على الصعيد الداخلي، وسعيها لبناء دولة ديمقراطية عصرية، والمشاريع التنموية التي استفاد منها البلد، ساهمت كلها في نجاح قطر في رسم سياسة خارجية متميزة في منطقة الخليج العربي[xiv]. بيد أن انتهاج السياسة القطريين لأسلوب الحياد مبرر لحيرة الأطراف المختلفة تجاه المواقف القطرية، إلا أن سياسة قطر ليست سياسة غامضة تماما، وبالتالي يفرض أمير قطر نفسه على الساحة العربية وفقاً لرؤية مفادها أنه قادر على التأثير من الناحيتين المالية والسياسية، ومن خلال دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها لوجود القواعد العسكرية فيها.

٤. العوامل الاقتصادية:

هناك وفرة مالية كبيرة تقدر بالمليارات من الدولارات التي تدخرها قطر كل عام، وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع الناتج الإجمالي لدولة قطر سنوياً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي لقطر بحسب النشاط لسنة ٢٠١٤م.

الناتج المحلي الإجمالي لقطر ٢٠١٤		
النشاط	**القيمة**	**النسبة %**
التعدين واستغلال المحاجر (النفط والغاز)	102.62مليارريال قطري	% 53.342
القطاعات غير التعدينية	89.77 مليار ريال قطري	% 46.662
إجمالي تقديرات الناتج المحلي: 192.38 مليار ريال قطري		

المصدر: وزارة التخطيط والإحصاء القطري، نافذة على الإحصاءات الاقتصادية لدولة قطر (العدد الثامن، الفصل الأول، ٢٠١٤)، ص ٣١.

ويوضح الجدول رقم (١) أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر في العام ٢٠١٤ وبحسب الأسعار الجارية قد بلغ ١٩٢.٣٨ مليار ريال قطري، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٢.٦% مقارنة بسنة ٢٠١٣ م، وأن نسبة مساهمة قطاع التعدين واستغلال المحاجر بلغت حوالي ١٠٢.٦٢ مليار ريال قطري، وبلغت نسبة مساهمة القطاعات غير التعدينية حوالي مليار ريال قطري.

وتواصل قطر نموها الاقتصادي المتمثل في الارتفاع المطرد لمستويات المعيشة، هذا مع المحافظة على تقاليدها الثقافية وقيمها بوصفها دولة عربية إسلامية تعد الأسرة الركيزة الأساسية فيها. وتقف قطر في ظل هذا الازدهار في مفترق طرق، فثروتها الوفيرة تقدم فرصاً متعددة للتنمية، وتفرز تحديات كبيرة في آن معاً، و هو ما حتم على قطر أن تختار الطريق الأمثل الذي يتماشى مع رغبات قيادتها، وتطلعات شعبها. وتهدف الرؤية الوطنية القطرية إلى جعل قطر بحلول العام ٢٠٣٠ دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد آخر[xv].

٥. العوامل العسكرية:

يبلغ عدد القوة البشرية العسكرية القطرية حوالي ١١٨٠٠ فرد، ٦٠ % منهم تقريباً أجانب لا يحملون الجنسية القطرية، وتعتبر قطر ثاني أصغر قوة عسكرية من حيث العدد في الشرق الأوسط، وقد زودت فرنسا قطر بحوالي ٨٠ % من أسلحتها بالرغم من التعاون القطري الأمريكي، والقطري البريطاني في مجال الدفاع، وقد أنفقت قطر ٣٢,٥ % من إجمالي إنفاقها في الفترة ما بين ٢٠٠٠م و ٢٠٠٤م لصالح قواتها العسكرية، كما أنفقت حوالي ٢.٩١ مليار دولار أمريكي على قطاع الدفاع، ومنذ ذلك الحين سارت قطر وفق برنامج محدود من التسلح، كان فقط هو ما تم شراؤه من أنظمة الأسلحة الأمريكية للدفاع ضد الهجمات الصاروخية المحتملة[xvi].

أما عن المعدات العسكرية القطرية؛ فنجد أن سلاح الطيران القطري ليس مجهزا للقيام بأنشطة عسكرية جادة بدون مساعدات خارجية، كما أن موارد

الجيش الآلية متواضعة الحجم، وفي بعض الأحيان محدودة الجودة، وعلى سبيل المثال فإن القنوات البحرية القطرية تتمتع بمؤهلات محدودة لخوض معارك جادة، ولكنها صالحة للقيام بمهام مكافحة الإرهاب، وعمليات التهريب[xvii].

ونظرا لوقوع قطر في منطقة الخليج العربي المتنافس عليها بين عدة قوى عالمية وإقليمية لكونها منطقة إستراتيجية من حيث الموقع وغنية بالثروات النفطية، ومخزون الغاز الطبيعي، وبناء على عدم فاعلية وكفاية أدوات قطر العسكرية في الدفاع عن نفسها مثل إيران، وإتقانا للدور السياسي المرسوم لدولة قطر من الولايات المتحدة في المنطقة خدمة لأهدافها الاستراتيجية فقد قامت قطر بقبول استخدام الولايات المتحدة لقاعدتي العديد والسيلية كبديل لوجيستي لإقامة مقر القيادة المركزية الوسطى مقابل توفير الحماية والمظلة الأمنية لها[xviii].

وقد قامت قطر بذلك خدمة لمصالح الولايات المتحدة وإسرائيل ودول غربية لها ذات النسق من التوجهات وكذلك إدراكاً منها لأهمية المرتكز العسكري لها، ليس لأنه ليس لعنصري الأمن القومي والسياسة الخارجية تأثيره على المرتكزات الأخرى، ولكن لكونه العنصر الوحيد المسئول عن تحقيق الحماية المباشرة للدولة عند تعرضها للتهديدات المباشرة في الوقت الذي تفشل فيه العناصر الأخرى، حيث وجدت نفسها محتاجة إلى مظلة أمنية إلى جانب السبل والوسائل الأخرى[xix].

٦. العوامل الإعلامية:

لا يخفى على أحد أن لوسائل الإعلام دوراً كبيرا وواسعاً في إدارة وتوجيه الرأي العام الداخلي والدولي إزاء قضايا معينة تطرح هنا وهناك، كما تُبيِّن اهتمام هذه الدولة أو تلك بقضية معينة، وأيضاً يمكن أن نستوضح طبيعة السياسة الخارجية لدولة ما من الدول، وكذلك سلوكها تجاه القضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية من خلال وسائل إعلامها وطبيعتها ونوعيتها وقراءتها للأخبار الخام وتوجيهها وتسييسها بما يتلاءم وتوجهاتها السياسية. فوسائل الإعلام تقوم

باستعراض أخبار العالم الخارجي وتطوراته يومياً من خلال برامج إعلامية مقتضبة أو مطولة، وبرامج تلفزيونية تذاع كل مساء بوجه عام، كما تخصص الإذاعات ومحطات التلفزة برامج خاصة لقضايا السياسة الخارجية، كل ذلك يدفع باتجاه تكوين رأي عام ضاغط باتجاه يتناسب وميول تلك الدولة التي صممت ورعت تلك البرامج، ومن ثم يصب في بوتقة السياسة الخارجية[xx].

قناة الجزيرة:

وللجزيرة منذ تأسيسها عام ١٩٩٦ بمبلغ قدره ١٤٠ مليون دولار أمريكي كان لها أهداف سياسية، معلنة وأخرى غير معلنة[xxi]، وهذه الأهداف تتصل بدولة قطر حاضنة وممولة القناة، وبدورها وطموحها السياسي الإقليمي والدولي، وبالمشروع الذي جاء به الأمير حمد بن خليفة عند استلامه لمقاليد حكم البلاد، حيث كانت الجزيرة إحدى أولوياته، وأحد أول المشاريع "الكبيرة" التي دشن بها فترة حكمه، ويمكن إجمال أهدافها السياسية في الآتي:

١. أن تمنح القناة قطر صوتًا خليجيًا وإقليميًا ودوليًا مسموعًا ومؤثراً، وهو ما تم فعلا، حيث باتت قطر بعد الجزيرة ليست كقطر قبل الجزيرة سياسيًا على المستوى الإقليمي والدولي، وبالطبع كان ذلك بالتناغم مع الدبلوماسية والسياسة القطرية الجديدة التي تم انتهاجها بفضل الأمير حمد ووزير خارجيته حمد بن جاسم[xxii].
٢. على ضوء العلاقة القطرية السعودية، والخلافات التاريخية بين البلدين وخصوصًا في مسألة النزاع الحدودي فيما بينهما على منطقة غنية بالنفط والغاز الطبيعي، حيث كانت للسعودية منابر إعلامية كثيرة مؤثرة تتبنى رأيها في هذا الموقف الخلافي مثل فضائية MBC، وصحيفتي الحياة والشرق الأوسط، فيما كانت قطر وقتها مجردة من هذا السلاح الإعلامي المهم[xxiii].

نجحت القناة خلال فترة قصيرة نسبيًا من عمرها، ومن تاريخ ولادتها ونشأتها في تحقيق إنجازات إعلامية عربياً وإقليمياً ودولياً، حيث نبعت هذه الإنجازات بالأساس من تغطيتها لعدد من الملفات والقضايا الشائكة والساخنة في المنطقة

والعالم، إلا أن مكانتها ازدادت وتعززت مع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتغطيتها للحرب على أفغانستان، والبث الإخباري المتواصل للحرب في ظل غياب وسائل الإعلام العالمية الأخرى، حيث وصلت إلى المشاهد الأمريكي والغربي، كما حظيت القناة باهتمام كبير من القنوات الفضائية الغربية مثل CBC، NBC، CNN، وأصبحت مرجعًا لعدد كبير من وسائل الإعلام الغربية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، كما تابعت أشرطة بن لادن على شاشتها والتقارير الإخبارية من أرض المعركة في أفغانستان، والتقارير الموثقة حول طالبان والقاعدة[xxiv].

العوامل الداخلية الإيرانية:

لمعرفة طبيعة الدور الذي تلعبه إيران في جوارها الإقليمي، فيما يخص منطقة الخليج العربي، وعلاقاتها بدول المنطقة لابد لنا من الاطلاع على أهم المقومات الطبيعية التي تشتمل على الموقع والمساحة والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى النظام السياسي والإعلامي والمقومات المجتمعية، والتي تعكس البيئة الداخلية للدولة الإيرانية.

١. العوامل السياسية:

نشأت مؤسسات النظام الإيراني وتشكلت على شرعية وعدت بتحقيق نظام إسلامي يجمع بين الديمقراطية والإسلام، وجَعْل تلك المؤسسات والهيئات أدوات وآليات مناسبة لتنفيذ أحكام المذهب الشيعي. وهكذا تشكلت مؤسسات وهيئات النظام والمرافق العامة ضمن صياغتي الجمهورية والإسلام، واللتين بدأتا متناسقتين، ومع اكتمال صيرورة النظام أخذ هذا التناسق يواجه صعوبات أدت إلى جعل ديمومته أمرا في غاية الصعوبة. إذ أدت هذه الصياغة إلى حصر السلطة وتحديد التوجهات والسياسات في ولاية الفقيه والمتمثلة في القيادة الدينية، فضلا عن تكريس أنماط معينة من ممارسات السلطة التي تستند إلى قاعدة اجتماعية حيث القيمة العليا للمبادئ والتعاليم الدينية، مما أدى إلى ابتلاع الدولة

والمجتمع. فالدولة هنا تستند إلى جانب واحد وهو السلطة، بدون جانب الأمة، فأصبح الولي الفقيه كأنه معين من قبل الله، فتجاوزت صلاحياته كل حدود، فلا يحق للأمة أن تنتقده أو تعصي أوامره، أو تخلع طاعته[xxv].

وتؤدي هذه التركيبة المعقدة إلى حالة دائمة من التوتر بين الدولة والمجتمع تتخللها حالة من الانقسامات السياسية العميقة. لذا تلجأ الطبقة الحاكمة إلى إنهاء حالة التوتر وتصديرها إلى خارج حدودها حتى تحافظ على كيانها، وألا يرتد هذا التوتر إلى تدمير ذاتي يؤدي إلى انهيار النظام الحاكم الذي يستند إلى أيديولوجية ولاية الفقيه[xxvi].

فرئيس الدولة يمثل أعلى منصب بعد القائد (الولي الفقيه)، وهو ليس المرجع الوحيد الذي يقرر سياسات الدولة، كما هو معروف في بعض الدول، وهذا ما يجعل من الصعب فهم عملية صنع القرار الخارجي إلا من خلال فهم فلسفة النظام الإيراني الذي يعتمد على نظرية ولاية الفقيه.

وقد وضحت المادة (١١٠) من الدستور وظائف القائد العام وصلاحياته، حيث يتعين عليه وضع السياسات العامة للدولة بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويعتبر هو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، ويخول له الدستور عزل وقبول استقالة بعض القيادات العليا، وله صلاحية إقرار منصب الرئيس، وإن لزم عزله، بعد التشاور مع مجلس الشورى والمحكمة[xxvii].

توضح لنا هذه النصوص مدى قوة وتأثير القائد على عملية صنع القرار، وهذا يشكل نقطة الاختلاف بين الإصلاحيين والمحافظين حول ضرورة نزع بعض هذه الصلاحيات من القائد وتوكيلها لرئيس الجمهورية.

وتبرز ولاية الفقيه لنا دور رجال الدين في صياغة السياسات الخارجية الإيرانية وتوجيهها، وهنا تظهر أهمية دراسة النظريات الإسلامية لقائد الثورة الخميني، حيث يرتكز تفكير هذا القائد في السياسة الخارجية على مفهومي المستكبرين والمستضعفين[xxviii].

٢. المتغيرات العسكرية:

ولدت الصناعة العسكرية الإيرانية الحديثة خلال حكم شاه إيران الأخير محمد رضا بهلوي، حيث كان العمال الإيرانيون يقومون بتركيب وتجميع قطع الطائرات والطائرات العمودية والصواريخ الموجهة والقطع الإلكترونية والدبابات لصالح شركات أمريكية مثل بال وليتون ونورثروب. وفي سنة ١٩٧٣ تم إنشاء الشركة الإيرانية للإلكترونيات (IEI) بهدف تركيب وصيانة المعدات العسكرية الأجنبية التي تمتلكها إيران. ورغم تضييق قوانين تصدير السلاح الأمريكي، فقد ضلت إيران حتى الثورة الإسلامية تستلم كميات كبيرة من السلاح الغربي وخصوصاً من أمريكا[xxix].

وفي سنة ١٩٧٩ قامت المؤسسة الإيرانية للصناعات العسكرية بُخطاها الأولى في الميدان الصناعي بتقليد أسلحة سوفياتية مثل الـ R.B.J، وصواريخ SAM-7. كما دخلت في شراكة مع إسرائيل في برنامج تطوير صاروخي يسمى Project Flower، فيما رفض طلبها الانضمام إلى برنامج أمريكي للتطوير الصاروخي. وبعد الثورة الإسلامية الإيرانية أدى الحصار الاقتصادي والحظر الدولي للأسلحة على إيران، والذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل إيران تعتمد على قدراتها الخاصة لتطوير صناعتها العسكرية، حيث قامت الدولة بتكليف قوات حرس الثورة الإسلامية بالتعهد وتتبع الصناعة العسكرية. وقد شهدت الصناعة العسكرية الإيرانية توسعا مهاماً برعاية الحرس الثوري الإيراني، مما جعل إيران - نظرا للموارد الكبيرة التي وضعتها وزارة الدفاع في خدمة هذا المشروع - تنتج في زمن وجيز ترسانة صاروخية[xxx] كبيرة ولا يستهان بها.

ولم تكن القدرات العسكرية العادية حلم يراود القادة الإيرانيين منذ رضا شاه بهلوي، ولكنهم كانوا يطمحون إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية (أسلحة نووية) لاستخدامها في الأغراض السلمية من جهة، ولكي تساعدهم في تحقيق أحلامهم التوسعية، وردع أي قوى أخرى من جهة ثانية .

تهدف إيران إلى تأمين ٢٠ % من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها البلاد من الطاقة النووية، لا سيما في ضوء الزيادة السكانية المطردة، والخطط الاقتصادية الطموحة للبلاد التي تسير قاطرة اقتصادها بوتيرة تصل إلى ٥% سنوياً، من أجل تقليل الاعتماد على ثروتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي لزيادة صادراتها النفطية، وضمان الحصول على المزيد من عائدات العملة الصعبة[xxxi].

ثانياً– مواقف قطر الدبلوماسية من القضايا الإقليمية:

برزت قطر، وفي أكثر من مناسبة، عندما تتصاعد أزمة إقليمية أو دولية، طامحة في لعب دور سياسي إقليمي برجماتي، وتحولت الدوحة إلى طاولة لفض المنازعات، وملتقى لكل الأطراف المتصارعة على السلطة في الدول المجاورة من دارفور، ولبنان، واليمن، إلى أفغانستان والعراق، والعلاقات بين فتح وحماس، وبين السودان وتشاد، وبين فرنسا وسوريا، فضلاً عن استضافتها للمنتديات ومؤتمرات القمة، مما جعلها تنحت موقعا متميزا للتأثير الدبلوماسي والسياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي[xxxii].

أ ـ موقف قطر من العدوان الإسرائيلي على لبنان ٢٠٠٦:

برز الموقف القطري تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان في مجلس الأمن، وخلال المداولات لإصدار القرار (١٧٠١) بشأن الحرب، إذ تم اختيارها رئيسا لوفد الجامعة العربية من قبل مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيروت، حيث اتخذت موقفاً واضحاً في تعديل الكثير من العبارات التي رأت فيها إجحافا بالحقوق اللبنانية[xxxiii]، وأكد وزير الخارجية القطري في بداية جلسة مجلس الأمن على ضرورة وقف القتال في المنطقة ليس بحسب المنظور الإسرائيلي، وإنما استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة، وإعادة الحقوق إلى أصحابها لاسيما أن إسرائيل أرادت أن تزج بحزب الله وسلاح المقاومة في نص القرار، وتحميله مسئولية الحرب، والمغامرة "غير المحسوبة "النتائج مثلما طبلت بعض وسائل الإعلام العربية في معسكر الاعتدال، وكذلك فرضت قطر أن تكون قواتها ضمن قوات حفظ السلام في لبنان تحت اسم اليونيفيل، فضلاً عن أنها سارعت بكسر

الحصار الجوي الذي فرضته إسرائيل على مطار بيروت، وعَدَّت هذا الحظر خرقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٠ [xxxiv].

ب - قضية دارفور والوساطة القطرية:

كان من أسباب الصراع في إقليم دافور العداوة العرقية والقبلية المتجذرة، وفشل النظام السياسي في إرساء منهج ديمقراطي يسمح بالمشاركة السياسية الواسعة في السلطة، وغياب التنمية الاقتصادية الفاعلة التي تنتشل الشعب من حالة الفقر المدقع التي يعاني منها، وشدة التدخلات الخارجية، وقد أختبر هذا الصراع العديد من الوساطات منذ فبراير٢٠٠٣، إلا أنها لم تؤد إلى ردم الهوة العميقة بين الأطراف المتنازعة، وخصوصاً تلك الوساطات التي رعاها كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على الرغم من جولات التفاوض العديدة التي جمعت الفرقاء السودانيين.

ثم جاءت بالتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار في الدوحة في السابع عشر من فبراير ٢٠١٠ م من قبل الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة بعد سنة من اتفاقية الإطار ثمرة للجهود الدبلوماسية القطرية برعاية أمير قطر والرئيسين التشادي والاريتري. وإذا كان الاتفاق قد نص على وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ عند منتصف ١٨ فبراير٢٠١٠م، فإن الاتفاقية اشترطت مشاركة حركة العدل والمساواة في مستويات السلطة كافة، وأن تؤسس "حزبا سياسيا" ضمن إطار التعددية الحزبية والسياسية ومُؤمِناً بتداول السلطة سلميا، ودمج مقاتلي حركة التمرد في وحدات الجيش والشرطة، فضلاً عن إطلاق سراح المعتقلين، والتعويض للنازحين، وتنمية الإقليم، حيث قررت قطر الاشتراك بملياري دولار في صندوق إعادة بناء السودان[xxxv].

ج - موقف قطر من ثورات الربيع العربي:

السياسة القطرية ليست ذات مرجعية أيديولوجية، لكن الدوحة ترى في الإسلاميين القوة الجديدة في العالم العربي[xxxvi]. ومن ثم فإن التحالف معهم سيزيد من نفوذها في المنطقة. وفيما يخص إسلاميي ليبيا تحديدا هناك سهولة في

التواصل معهم نظرا لوجود علاقات سابقة نتيجة إقامة بعضهم داخل قطر لسنوات عديدة.[xxxvii]

وتحلم قطر بدور لها في المنطقة لا يتناسب بالضرورة مع إمكانياتها كدولة، ومن ثم جاء الربيع العربي بمثابة فرصة ذهبية أمامها لبلورة وصقل هذا الدور مستفيدة في ذلك من غياب دور القوى التقليدية في المنطقة المنشغلة بأوضاعها الداخلية، أو تخشى زعزعة النظام الإقليمي الهش.[xxxviii] وقد تمكنت الدوحة نتيجة لصغر حجمها، وهيكل اتخاذ القرار فيها، من التعامل بسرعة وجرأة مع الأحداث المتلاحقة، وهو ما يعطيها ميزة نسبية وفرصة لتخطي القوى الكبرى.[xxxix] وإن ما تريده قطر هو أن تظل في قلب أحداث المنطقة، وأن تقوم بدور الوسيط بين المنطقة والعالم الغربي، وهذا بدوره يفسر حرص قطر على الحفاظ على علاقات مع مختلف الأطراف السياسية في المنطقة، وخاصة المعادية للغرب، أو التي يتوجس الغرب منها خيفة، ويجد صعوبة في التواصل معها مثل القوى الإسلامية[xl]. كما أنه أصبح واضحا لقطر من خلال خبرتها في التوسط في النزاعات أنها تفتقر إلى العمق والثقل التاريخيين، وكذلك الوجود علي أرض الصراع من خلال علاقات قوية بالقوى السياسية المؤثرة في مجريات الأمور، وهو الأمر الذي تحاول قطر بناءه من خلال الرهان على التيارات الإسلامية الصاعدة[xli].

كما أن مجرد تصدر قطر للرأي العام العربي كمدافعة عن المتمردين واقطاب الخراب العربي وإعطائهم وصف الثوار الراغبين في الحرية والديمقراطية هو في حد ذاته فرصة لا تعوض بالنسبة لها لإثبات صحة قيامها بدورها في المنطقة[xlii] وقد كان لقطر دورها الفاعل علي صعيد الأحداث العربية وحروبها عام ٢٠١١. فعلى الصعيد الليبي لم تكن ليبيا حليفا لطرف محدد فيما يتعلق بتوازنات القوى في المنطقة، ولم تكن تمثل مصلحة استراتيجية سوى للأوروبيين الذين تحالفت معهم قطر، وبالتالي فقد قامت قطر بخدمة الغرب والسياسة الصهيونية في المنطقة العربية فيما يتعلق بليبيا وقد تعاملت قطر في

العديد من القضايا الإقليمية بانتقائية شديدة، الأمر الذي يوضح بجلاء انتهازية قطر السياسية، وأنها بعيدة كل البعد عن الموضوعية واستقلالها في سياساتها الخارجية بل هي منفذة فقط لمشروع شرق أوسطي جديد في المنطقة يأتي بحكومات موالية وعميلة للغرب وأمريكا واسرائيل في المنطقة العربية. ففي حين كانت تشجع وتدعم المحتجين في ليبيا ومصر واليمن وسوريا امتنعت عن دعم المحتجين في البحرين، ووقفت بجانب النظام البحريني بكل قوة، ولم يرد في قناة الجزيرة (البوق الإعلامي للسياسة القطرية) أي أخبار أو تحليلات حول الاحتجاجات في البحرين، وذلك لأن ما يراد لليبيا وغيرها من محور المقاومة ليس هو الذي يراد للبحرين الملكية التابعة.

المتغيرات الإقليمية الإيرانية:

سيتم تناول المتغيرات الإقليمية التي أدت إلى رسم السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية تجاه الدول العربية بصفة عامة، والدول الخليجية على وجه الخصوص، والوقوف على عوامل القوة والضعف التي تحكم العلاقات المتبادلة بين الطرفين الإيراني والعربي .

أولاً: طبيعة العلاقات الإيرانية الإقليمية:

تكشف أنماط التفاعلات الإقليمية الراهنة عن أربع قوى إقليمية رئيسية تتصارع، بدرجة أو بأخرى، على الهيمنة الإقليمية، هذه القوى هي: إيران وإسرائيل وتركيا والعرب مع الوجود القوي والمكثف للولايات المتحدة مع القوة الإسرائيلية،[xliii] وهذا النوع من التفاعلات بدأ بإعلان إسرائيل نفسها قوة نووية عسكرية على لسان رئيس وزرائها إيهود أولمرت، وهو الإعلان الذي تزامن مع إعلان إيران رفضها القوي والصريح لقرار مجلس الأمن رقم (١٧٣٧) الداعي إلى فرض عقوبات ضد إيران، ودعوتها للغرب على لسان رئيسها محمود أحمدي نجاد بالتسليم بواقع أن إيران دولة نووية.[xliv]

وبهذين الإعلانين يمكن القول بأن الصراع حول الهيمنة الإقليمية أضحى هو الأكثر بروزاً فى تفاعلات النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وإن هذا الصراع

يتركز بصفة أساسية في كل من إسرائيل وإيران، فكل منهما يسعى إلى أن يكون القوة الإقليمية المسيطرة أو المهيمنة على القوتين الأخريين (العرب وتركيا)، وعليهما تحديد مواقعهما ومواقفهما من هذين التطورين.[xlv]

ومن هنا يكتسب السؤال عن مستقبل العلاقات العربية - الإيرانية أهميته، فهو لم يعد مجرد سؤال عن طبيعة العلاقات العربية - الإيرانية وهل هي علاقات تعاونية أم صراعية، أم هي مزيج من التعاون والصراع؟ بل أضحى متركزاً حول الدور العربي في أنماط الصراعات الإقليمية حول الهيمنة الإقليمية، والسيطرة على الإقليم بين مشروع تقوده إسرائيل باسم الولايات المتحدة، ومشروع آخر تقوده إيران يبدو ملتبساً وغامضاً في ظل تعثر الدبلوماسية الإيرانية في أكثر من مجال مثل الاحتكاك مع العرب سواء في العراق أو الخليج أو لبنان أو فلسطين أو البرنامج النووي.[xlvi]

كما أن قرار الولايات المتحدة بشن حربها المفتوحة على الإرهاب ابتداء من أفغانستان شكل خطورة على الأمن القومي الإيراني، فمع توتر العلاقات الأمريكية – الإيرانية ازداد التخوف الإيراني من احتمال توجيه ضربة عسكرية لإيران انطلاقاً من أفغانستان. لذلك أصبح التعامل مع هذه التوترات يلزم إيران بعدم الانخراط في هذه اللعبة، بل التزام الحياد، مما يفتح المجال لحل المشكلات العالقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول الوضع في أفغانستان لحفظ الأمن القومي الإيراني.[xlvii]

ثانياً: دور إيران فى القضايا العربية الإقليمية:

هناك العديد من القضايا العربية الإقليمية التي تلعب إيران دورا بارزا فيها، وهذه القضايا الإقليمية تحدد طبيعة العلاقة مع دول الجوار الإقليمي لإيران ومنها:

أ - قضية التسوية العربية – الإسرائيلية:

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا المؤثرة في توجهات إيران الخارجية فى المنطقة العربية، بما فيها الدول التي ترتبط بعلاقات قوية ومتينة

معها. فإيران منذ نجاح الثورة الإيرانية أعلنت مساندتها لحركات المقاومة ضد إسرائيل، وانعكس ذلك من خلال قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مايسمى بإسرائيل وإغلاقها للسفارة الإسرائيلية في طهران.[xlviii]

وقد نشأت منذ ذلك الوقت علاقات طيبة بين إيران و الثورة الفلسطينية، باعتبار أن القضية الفلسطينية محورا أساسيا من محاور السياسة الإيرانية، وعليه أعلنت إيران عداءها لإسرائيل، فرفضت كل مفاوضات التسوية من مدريد إلى كل الاتفاقيات التي جاءت فيما بعد. ويعتبر التحول الذي حدث في العراق بحكم تقاطعه الجغرافي مع إيران أحد أهم هذه المؤثرات الرئيسية في السياسة الخارجية الإيرانية، فقد كانت إيران من الدول التي وصفتها الولايات المتحدة الأمريكية بالمارقة، والتي يجب محاربتها بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١. [xlix] كما أن الوضع الجديد الذي عرفه العراق بعد التدخل الأمريكي فيه عام ٢٠٠٣ دفع الساسة الإيرانيين إلى تغيير توجهاتهم نحو هذه الدولة التي لطالما كان العداء هو العامل البارز في تعاملاتها معها، فقد استمرت إيران في التنديد بالحرب، ودعت إلى عدم القيام بها. [l]

ب- إيران ودول مجلس التعاون الخليجي:

بالرغم من الود الظاهر في علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بإيران، إلا أن دول الخليج تشعر بالقلق حيال أهدافها، ومن الأسباب التي تدعوها للقلق قوة إيران وكبر حجمها، وإمكانية استغلالها للطائفة الشيعية في بلدانها والتي تتراوح نسبتها ما بين ١٧% في الكويت إلى نحو ٢١ % في البحرين، وحوالى ٦٥ % في العراق، ويتعاظم هذا القلق اليوم مع احتمال ظهور أول دولة شيعية عربية في العراق، وهو ما قد يشجع شيعة الخليج على التحرك، مما يسمح بإمكانية أن تستغل إيران هذا الأمر كقاعدة للتحالف. وفي الواقع فإن الكثيرين في المنطقة يشاركون الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز مخاوفه من تكوُّن هلال شيعي يمتد من لبنان إلى العراق وإيران، ثم يتوجه جنوبا إلى البحرين وما بعدها. كما أن النزاع

الحدودي مع العراق، والنزاع حول الجزر الثلاث مع الإمارات المتحدة يوتر العلاقات الإيرانية الخليجية من وقت لآخر.[li]

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن النفوذ الإيراني في جميع مؤسسات الدولة العراقية، ومواقف السعودية وبعض الأطراف العربية الأخرى من حزب الله اللبناني، بالإضافة إلى تنامي المشروع النووي الإيراني، وكذلك التحرك الشيعي غير المسبوق فى بعض الدول الخليجية، يؤكد أن هناك فعلا تمدداً شيعياً بدأت ملامحه في التشكل، وهذا بالطبع يهدد معظم الدول السنية في المنطقة، والتي ما زالت علاقاتها بإيران مضطربة بشكل واضح ومثير للقلق، وهذا النفوذ الإيراني في المنطقة مصدره العراق. وقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي استخدام العديد من الطرق والأساليب لمناهضة المخاطر التي قد تأتيهم من إيران؛ لاعتقادهم بأن إيران تحاول دائما السيطرة على المنطقة، وامتداد نفوذها فيها، ويتجلى هذا في نموذج العلاقات الإيرانية مع العراق وسوريا وحزب الله اللبناني. وأن دول المجلس تشغلها مخاوف أمنية تتعلق بسلامة التجهيزات الشاطئية الخاصة بالنفط والغاز، وكذلك مخاوفها من حدوث قلاقل إقليمية، فالسعودية والبحرين ينتابهما القلق حول هذه الأمور، ولكنهما تعتقدان بأنه بالإمكان احتواء إيران بواسطة نوع من التعاون.

النتائج والتوصيات:

١. أن قناة الجزيرة لم تكن حيادية ولا موضوعية في نقلها لأحداث ٢٥ يناير في مصر وفي غيرها من البلدان العربية، وأنها ساعدت على تغذية الصراعات في البلدان العربية. وكان ذلك واضحاً من الكذب والدجل والتضليل الإعلامي الذي مارسته وتمارسه ضد ليبيا حتى اليوم، وسوريا ومصر أيضاً.
٢. إن النظام القطري يستخدم قناة الجزيرة لتصفية الحسابات مع خصومه، وقد نجح في أكثر من مرّة في تأجيج الأوضاع في عددٍ من البلدان العربية منها

مصر وسوريا واليمن، وأنها الحاضنة لكل الأصوات المعادية لاستقرار البلدان والشعوب العربية وتوظيفها من أجل تهديد تلك الأنظمة الحاكمة في الوقت المناسب.

٣. قناة الجزيرة تبتعد عن تناول القضايا الداخلية لقطر، فهناك الكثير من الأمور الكارثية التي تُحجم الجزيرة عن نشرها مثل حقيقة انقلاب أمير قطر على والده، ووجود أكبر قاعدتين أمريكيتين (العديد والسيليه) في منطقة الشرق الأوسط داخل قطر، وبحث العلاقات القطرية الوطيدة مع تل أبيب، والزيارات العلنية والسرية .

٤. قامت الجزيرة في عام ٢٠٠٩ بتضليل الرأي العام العربي، فبينما كانت الطائرات الأمريكية من طراز سي هيركوليز تنقل الأسلحة والذخائر من القاعدة الأمريكية في قطر إلى إسرائيل لدعم أعمال قتال الجيش الإسرائيلي في عدوانه، كانت الجزيرة تصرف أنظار الشعوب العربية إلى مصر وليبيا وسوريا واليمن وتونس وبدلًا من أن يتّجه الغضب العربي إلى أمريكا باعتبارها شريكًا لإسرائيل في عدوانها، وإلى قطر بوصفها حليفًا لوجيستيًا أساسيًا في المنطقة، اتّجه الغضب نحو مصر وليبيا وسوريا واليمن وتونس.

٥. السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، وتعبر عن فلسفة من يقود السلطة، وإن ما تسعى إليه السياسة الخارجية القطرية لم يخرج عن هذا الاتجاه العام، وهناك مجموعة من الركائز أدت إلى صياغة السياسة الخارجية القطرية تجاه الدول العربية والإقليمية والدولية، وتلك المرتكزات تمثلت في الاقتصاد، والموقع الجغرافي، والقدرة العسكرية، وعدد السكان. وتنبثق السياسة الخارجية القطرية في الأساس من السياسة الخارجية الأمريكية، وما هي إلا أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ ما تريده ليس فقط في دول الخليج، ولكن على الصعيد العربي، فالولايات المتحدة الأمريكية منحت قطر مظلة أمنية، وفي المقابل أصبحت قطر الوكيل

الحصري لتنفيذ برامج وسياسات ومخططات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.

٦. استطاعت قطر أن ترسم لنفسها سياسة دولية فاعلة، حازت دعماً أمريكياً من خلال الأدوار الإقليمية التي لعبتها في حل الكثير من القضايا الإقليمية العالقة، والتي كانت تؤرق المصالح الأمريكية والأوروبية في الشرق الأوسط.

٧. استخدام قطر الورقة الاقتصادية، وتقديم المعونات للمساعدة في حل الأزمات المالية العالمية للدول الكبرى بفضل فوائضها المالية،هو ما يمثل أسلوباً نجحت فيه قطر بدبلوماسيتها لكون المال عنصراً داعماً لسياستها الخارجية، وباتت تعرف به، فدبلوماسية المال تؤثر كثيرا في معالجة الكثير من الأزمات في المنطقة.

التوصيات:

١. على قطر ضرورة الارتباط بعروبتها وتسخير كل إمكانياتها في خدمة عروبتها.

قائمة المراجع:-

١- سعد محمد النعيمي، أمير قطر لاعب خارج الملعب انتهازية محسوبة أم تبعية مقيدة ؟ (دار الوكرة، باريس، ٢٠٠٤) ص١٥.

2- Barry Buzan, Richard Little. International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations. published 2000، p. 8

٣- سيد أبو ضيف أحمد، العلاقات الدولية: مفاهيم وموضوعات (دار الفكر العربي ، القاهرة، ٢٠١٣) ص١٧٩.

4- Carlsnaes, Walter, Handbook of International Relations (SAGE Publications, 2012) p 123

* في عام ١٨٤٨م وصلت أسرة آل ثاني إلى الدوحة قادمة من فويرط بزعامة الشيخ محمد بن ثاني الذي ولد في فويرط، وبعد وفاة والده ثاني بن محمد أصبح هو زعيم عشيرته في فويرط. وفي نهاية الأمر بسط الشيخ محمد بن ثاني نفوذه على مختلف أنحاء قطر، كما عزز مركزه خارجياً بالتحالف مع فيصل بن تركي أمير الدولة السعودية الثانية الذي قام بزيارة قطر في أوائل عام ١٨٥١م ، وفي أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر ظهر الشيخ محمد بن ثاني كأهم شخصية ليس فقط في قطر، بل أيضاً في شبه الجزيرة العربية كلها، وفي ١٢ سبتمبر من عام ١٨٦٨م وقع معاهدة مع الكولونيل لويس بيلي المقيم البريطاني في الخليج تم بمقتضاها الاعتراف باستقلال قطر.

٥- آل ثاني، العنود : التجربة التنموية لدولة قطر (مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٢) ص ١٦ – ١٩ .

٦- عبد الواحد، أثير، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية (مجلة دراسات دولية. العدد ٢٠، بغداد) ص ١١٧

7- Akhmetov, T. : Explaining Qatar's foreign policy. (2012). http://www.opendemocracy.net/

٨- محمد، مصطفى، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة) ص ٦٥.

٩- أحمد، السر: الغاز يرسم صورة قطر السياسية، صحيفة السفير العربي. تاريخ الاسترجاع / ١/٥/ ٢٠١٣
http://arabi.assafir.com/Article.asp?aid=596&refsite=assafir&reftype=leftmenu&refzone=switcher
١٠-محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، دار الكرمل، صامد، مان، ١٩٩٠، ص١٥٥.
11- Peterson, J.E.(2000) .Qatar and the world: branding for micro-state.Middle East journal, volume 60, no. 4, autumn. P, 741
12- Andrew Hammond, Qatar's Leadership Transition: Like father, like son. (European councial on forign relations, policy brief, 2014) p1
١٣-قطي، فراس، إطلالة على مستوى الحماية الدستورية في كل من المسودة الثالثة للدستور الفلسطيني والدستور القطري، دراسة مقارنة (جامعة بيرزيت، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيرزيت، فلسطين المحتلة، ٢٠٠٧) ص ٧ .
١٤-نفس المصدر، ص ٢٦.
15- www.almethaq.info/news/article1438.htm2030
16- Blanchard, C.(2012(Qatar: Background and U.S. Relations ، Congressional Research Service Report for Congress, Washington,p 11
١٧-القطارنة، يسار، حالة خاصة كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية (ملحق اتجاهات نظرية،العدد ١٨٨ / ٢٠١٢ م)، ص٢٤.
١٨-محمد المنفي، العلاقات الخليجية الإيرانية (دار النهضة، دمشق، ٢٠١٤)، ص٦٦.
١٩-عبد العزيز وعلي حسين، معادلة التفوق في العلاقات الإيرانية الخليجية، مرجع سبق ذكره، ص٧١.
٢٠-محمد عبد الشفيع عيسى، الخليج والاقتصاد السياسي للاستثمارات الأجنبية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧١) مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة، ٢٠٠٨ ، ص ٣٩.

٢١- الشمري، طارق آل شيخان: الجزيرة قناة أم حزب أم دولة ، دور قناة الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

22- Hugh Miles, AL Jazzier : the inside story of the Arab News Channel that is Challenging the West (New York, Grove Press, 2005) P. 438

23- Hugh Mile، ibid : P. 438

٢٤- غريب، إدموند وخالد منصور، الإعلام العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين بين مطرقة العولمة وسندان الدولة، (بيروت٢٠٠٠) ص ٢٤.

٢٥- عياد البطنيجي، السياسة الخارجية الإيرانية : دراسة نقدية مقارنة في تفسير التدخل الإيراني في دول الخليج، تاريخ دخول الموقع ٣ / ٦/ ٢٠١٣
http://Albutniji.maktoobblog.com/1618897

٢٦- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران فى تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية (دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦) ص ١٠٤.

27- Kayhan Barzegar ،Iran Foreign Policy towards Iraq and Syria،September 2007/ www.esiweb.org/pdf/esipdf

٢٨- محمد السعيد عبد المؤمن،إيران .. لماذا ؟ الصراع بين الأصوليين التقليديين والأصولية الثورية، (مختارات إيرانية العدد ١١٣، فبراير ٢٠٠٩) ص ٥١.

٢٩- كينيت كاتزمان : الحرس الثوري الإيراني (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨) ص.٤٨

٣٠- نظرة عامة على إيران من الداخل، تاريخ التصفح ٢٠١٤/٥/١٥ م.
http://www.alanba.com.kw/AnbaPDF/NewsPaper/2008/03.../iranreport632008.pdf

31- Jalil Roshandel"،Iran,Nuclear Technology and International Security (The Iranian Journal of International Affairs,Vol,VIII,NO.1,Spring1996)p,p151-152

٣٢- المرجع السابق، ص ١٣٥ .

٣٣-محمد خواجة ، المشهد العسكري بين المقاومة وإسرائيل بعد حرب تموز / يوليو ٢٠٠٦ (مجلة شئون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت، العدد ١٣٣ ، صيف – خريف ٢٠٠٩) ص ١١٩.
٣٤-آدم محمد أحمد عبدا لله، قضية دارفور : الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة (المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد ٢٢، ربيع ٢٠٠٩) ص ٣٠.
٣٥- المرجع السابق ، ص ص٣٠ - ٣٣ .
36- David Roberts, The Grumbles about Qatar'S Role in Libya Grow. Mideastposts.com. Available at: http://mideastposts.com/52/01/1102/the- Retrieved: 15 –5 - 2014
٣٧-مروة فكري، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية (السياسة الدولية ، ١ يناير ٢٠١٢) ص ٦٣- ٦٥.
38- David Roberts, op,cit , Retrieved: 15 –5 - 2014
39- David Roberts: Behind Qatar's Intervention in Libya: Why Was Doha Such a Strong Supporter of the Rebels Available at:
http://www.foreignaffairs.com /articles/
40- Justin Dargem. "Qatar Trades Support of Libyan Revolution for Oil and Gas (Harvard University, Belfer Center for Science and International Affair, p25
٤١-مهدي محمد : قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة)مجلة آفاق أفريقية، العدد ٢٠، ٢٠١١ م ، الهيئة العامة للاستعلامات) ص ص ٧٣ – ٩٠ .
٤٢-النابلسي شاكر، لماذا أصبحت قطر قاطرة الثورة العربية؟، صحيفة الوطن، السنة ٢٠١١، العدد٥٩٠٨، ص ٦٧.
٤٣-ريتشارد هاس وميجان أوسليفان، العسل والخل في الحوافز والعقوبات والسياسات الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكيم (مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢) ص ٣٦.

٤٤-المرجع السابق، ص ٣٦.

45- Kayhan Barzegarop.cit, p 55 .

46- Kayhan Barzegar ،Ibid , p 57

٤٧-طلال عتريسي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢.

٤٨-نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢)، ص٢٥٧.

٤٩-المرجع السابق، ص ٢٥.

٥٠-شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٣ م ، ص ص ١٨٦ – ١٨٧.

٥١-طلال عتريسي، مرجع سابق، ص ٢٥٢.